

مدى الكرمل

برنامج دراسات إسرائيل

شخصيات في السياسة الإسرائيلية

15

زهاقا چلئون
Zehava Gal-On

إعداد

أحان نحاس داود

إيناس خطيب

تموز 2016

زهافا چلئون Zehava Gal-On



- وُلدت زهافا چلئون في العام 1956.
- خدمت چلئون في الجيش الإسرائيلي في وحدة المظليين.
- واحدة من مؤسسي «بتسيلم»، وكانت أول مدير عام له.
- استطاعت دخول الكنيست في العام 1999، الكنيست الخامس عشر.
- ترأست زهافا چلئون حزب ميرتس منذ عام 2012 وحتى يومنا هذا.
- عُرفت چلئون في بداية طريقها بمواقفها المعارضة والمتشددة ضد الاحتلال وضد المستوطنين.
- برزت في الأعوام الأخيرة أجدة چلئون الاقتصادية الاجتماعية الديمقراطية-الاشتراكية.
- كانت چلئون على رأس المبادرين لتقديم اقتراح «قانون منع الاتجار بالبشر» واقتراح قانون «سلطة محاربة الاتجار بالبشر».



حياتها

وُلدت زهافا چلئون في العام 1956، في مدينة فيلنا عاصمة ليطا (الاتحاد السوفياتي - سابقًا). هاجرت إلى البلاد مع عائلتها وهي في ربيعها الرابع. عاشت مع عائلتها في البداية في «معبراه»¹ تقع بين مدينتي تل أبيب وبيتح تكفا، ثم انتقلوا إلى مدينة بيتح تكفا.² عمل والدها، أرييه شنيبتسكي، سمكريًا في شركة صغيرة تابعة لشركة «سوليل بونيه»، أمّا والدتها، يافة، فقد عملت كمدرسّة للغة الإنجليزيّة، وكان لها تأثير بالغ على شخصيّة چلئون وعلى انخراطها في العمل الجماهيري.³ خدمت چلئون في الجيش الإسرائيليّ في وحدة المظليّين، وأُنتهت خدمتها برتبة شاويش (سيرجنت). درست التربية الخاصّة وعلم اللسانيّات، وتخرّجت في كليّة بيت بيرل وحصلت منها على شهادة البكالوريوس، لكنّها لم تعمل في هذا المجال بتاتًا. حصلت چلئون لاحقًا على الماجستير في فلسفة التربية من الجامعة العبريّة، وهي حاليًا طالبة لنيل الدكتوراه في دراسات الجندر في جامعة بار إيلان.⁴ چلئون متزوّجة من بيسح وأمّ لولدين هما يفتاح ونداف، وجَدّة لحفيد واحد.⁵

دخولها السياسة:

تقول چلئون إنّها سمعت مقابلة إذاعيّة مع شلوميت ألوني، رئيسة حزب راتس آنذاك، لأوّل مرّة عندما كانت طالبة في الثانويّة؛ فأعجبت بأقوالها وبدأت بمتابعة كلّ ما تنشره أو تقوله. فكانت النتيجة أنّها في أوّل مشاركة لها بالتصويت في الانتخابات البرلمانيّة صوّتت لحزب راتس. بعد ذلك، في العام 1984، نظّمت مظاهرة في مدينتها بيتح تكفا ضدّ القمع الدينيّ، لفتح دور السينما أيام السبت، دعت إليها ممثلين عن حزب راتس، وسرعان ما توسّعت هذه المظاهرة لتشمل مدناً أخرى. بعد نجاح المظاهرة، انضمت چلئون إلى صفوف حزب راتس رسميًا لتصبح المساعدة البرلمانيّة لسكرتير حزب راتس آنذاك، دادي تسوكر.⁶ لم تستمرّ چلئون في نشاطها الحزبي بعد أن نعتتها شوليت ألوني بـ «سكرتيرة» وطلبت منها أن تتعلّم أوّلًا، لتعود إلى صفوف حزب ميرتس مع معرفة وآليات أوسع وأمتن للتعامل مع القضايا الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة. قالت

- 1 المعبراه- (ج) مَعْبُوت، كلمة عبريّة تعني مخيمات سكن انتقاليّة بنّتها الحكومات الإسرائيليّة لاستيعاب المهاجرين من اليهود الشرقيّين في سنوات الخمسين.
- 2 ليفني، نيري. (2012، 13 تمّوز). زهافا چلئون: قائدة اليسار. [هآرتس](#). مستقاة بتاريخ 29/6/2016.
- 3 المصدر السابق.
- 4 الموقع الرسميّ للكنيست. [زهافا چلئون](#).
- 5 ليفني، نيري. مصدر سابق.
- 6 الموقع الرسميّ لحزب ميرتس. [منتخبو ميرتس](#).

ألوني في مقابلة أجرتها معها صحيفة هآرتس إنَّ چلئون شعرت بالإهانة، لكنَّها ذهبت لتتعلَّم.⁷ اعترفت چلئون في مقابلة صحفية معها أنَّ حلمها بدخول الكنيست لم يكن سهلاً؛ وذلك أنَّ دخول امرأة إلى الكنيست سيُلزم خروج رجل منها، إلاَّ أنَّها استطاعت دخول الكنيست في العام 1999، الكنيست الخامس عشر، كعضو في كتلة ميرتس. بقيت چلئون عضو كنيست حتَّى الانتخابات للكنيست الـ 18 في العام 2009، إذ لم تستطع دخول الكنيست مرَّة أخرى، وذلك بعد أن احتلَّت المكان الرابع في قائمة ميرتس التي حصلت على ثلاثة مقاعد فقط. في العام 2011، استقال عضو الكنيست من حزب ميرتس، حاييم أوران، من العمل البرلماني والسياسي؛ ونتيجة لاستقالته هذه أفسح مكاناً في الكنيست فشغلته چلئون. في شباط 2012، تنافست چلئون على رئاسة حزب ميرتس في الانتخابات التمهيدية وتغلبت على عضو الكنيست إيلان چيلئون، وانتخبت رئيسة للحزب، وما زالت ترأسه حتَّى اليوم.⁸

في الانتخابات الأخيرة للكنيست العشرين، والتي جرت في شهر آذار عام 2015، ترشَّحت چلئون على رأس قائمة ميرتس. بعد ظهور النتائج الأولية التي أظهرت فوز ميرتس بأربعة مقاعد، أعلنت چلئون أنَّها ستقدِّم استقالتها من رئاسة الحزب ومن الكنيست إذا بقيت النتائج على حالها ذاك، إلاَّ أنَّه بعد الانتهاء من فرز جميع الأصوات حصل ميرتس على خمسة مقاعد، وعندذاك تراجعت چلئون عن استقالتها من رئاسة الحزب.⁹

عُرفت چلئون في بداية طريقها بمواقفها المعارضة والمتشدِّدة ضدَّ الاحتلال وضدَّ المستوطنين، وكانت هذه هي الـراية الأبرز التي ترفعها چلئون في عملها البرلماني، ولكن بعد عودتها إلى الكنيست في العام 2011 طرأ تغييرٌ ما على مواقفها، فهي تحمل اليوم راية العدالة الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة (وهي الأبرز على أجندتها)، مقابل تراجع ما في حدَّة مواقفها تجاه الاحتلال الإسرائيلي. وتقول إنَّ هذا التغيير هو نتاج لعضويتها في لجنة المالية البرلمانية؛ فهناك بدأت تتعرَّف على المشاكل الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة التي يعاني منها المجتمع الإسرائيلي، ولهذا بدأت توليه اهتماماً أكبر.¹⁰

7 بيرتس، سامي؛ وتسفي زارحيا. (2014، 14 شباط). في الانتخابات القادمة سيفوز اليسار، فقد ملَّ الجمهور من اليمين. [ذا ماركر](#). مستقاة بتاريخ: 17/06/2016.

8 الموقع الرسمي لحزب ميرتس. [زهاقا چلئون](#).

9 ليثور، إيلان. (2015، 18 آذار). چلئون توضح: سأستقيل إذا فزنا بأربعة مقاعد فقط. [هآرتس](#). مستقاة بتاريخ: 29/06/2016.

10 بيرتس، سامي؛ وتسفي زارحيا، مصدر سابق.

مناصب:

أشغلت چلئون مناصب عديدة حزبية وغير حزبية، فهي واحدة من مؤسسي «بتسيلم» -مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، والذي أُسس في العام 1989،¹¹ وكانت أول مدير عام له.¹² أشغلت كذلك منصب السكرتير العام لحزب راتس، وكانت عضواً في طاقم المديرين العامين في ميرتس قبل أن ترأس الحزب. في العام 1998، أشغلت منصب المدير العام للمركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط، الذي أسسته شوليت ألوني في العام 1982 بعد الحرب على لبنان بهدف شق طريق المحادثات مع الفلسطينيين.¹³ اقترن اسم زهافا چلئون باسم المركز بعد أن اتُّهمت بأربع قضايا مختلفة تتعلق بإدارتها للمركز. من هذه القضايا استلام أموال بالاحتيال من الاتحاد الأوروبي، واستعمال أموال المركز لتمويل انتخابها في الانتخابات التمهيدية لحزب ميرتس في العام 1999. في العام 2003، قرّر المستشار القضائي للحكومة آنذاك (إلياكيم روبنشتاين) إغلاق ملف التحقيق ضدّ چلئون لأنها غير مذنبه ولقلة الأدلة.¹⁴ في العام 1999، بعد أن انتُخبت للكنيست الخامس عشر، أشغلت منصب رئيس الكتلة البرلمانية حتى انتهاء عضويتها في دورة الكنيست السابع عشر، عام 2009. كذلك أشغلت چلئون منصب المدير العام لصحيفة «بوليتيكا» التي صدرت عن الحركة لحقوق المواطن «راتس» -النواة التي تشكّل حزب ميرتس.¹⁵ كذلك أشغلت زهافا چلئون العديد من المناصب في اللجان البرلمانية المختلفة، أبرزها رئاسة لجنة التحقيق البرلمانية في موضوع الاتجار بالنساء، وعضوية لجنة المالية البرلمانية.¹⁶ حصلت چلئون على عدة جوائز لعملها ونشاطها في المجالات السياسية والاجتماعية، منها جائزة الرئيس كارتر لحقوق الإنسان عندما كانت تعمل في مركز «بتسيلم»؛ وجائزة المهاتما غاندي للمصالحة والسلام، التي حصلت عليها بالتقاسم مع حنان عشراوي؛ وكذلك جائزة فارس جودة الحكم في العام 2014 وغيرها من الجوائز.¹⁷

تحمل چلئون أجنّادات واضحة في مجال حقوق الإنسان، والجنّدر، وحقوق المثليين، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. في ما يلي بعض منها:

- 11 [الموقع الرسمي لبیتسلم.](#)
- 12 [هآرتس.](#) زهافا چلئون.
- 13 لا تتوافر معلومات وافية عن المركز وطبيعة عمله.
- 14 غلوبس. (2003، 22 تشرين الأول). روبنشتاين قرّر: ملف التحقيق ضدّ عضوة الكنيست زهافا چلئون سيغلق لقلّة الذنب وقلّة الأدلة في إحدى القضايا. [غلوبس.](#) مستقاة بتاريخ 17/06/2016.
- 15 المكتبة الوطنية الإسرائيلية. [صحيفة بوليتيكا.](#)
- 16 الموقع الرسمي للكنيست. [زهافا چلئون.](#)
- 17 الموقع الرسمي لحزب ميرتس. [منتخبو ميرتس.](#)

أجندة اجتماعية اقتصادية

برزت في الأعوام الأخيرة، وخاصة بعد عضويتها في لجنة المالية، أجندة چلئون الاقتصادية الاجتماعية الديمقراطية-الاشتراكية؛ فقد حاربت التوجه الرأسمالي لحكومة اليمين برئاسة بنيامين نتنياهو، وحاربت احتكار رأس المال والسلطة بأيدي فئة صغيرة ومركزة في دولة إسرائيل، ولهذا قدمت عدة اقتراحات قوانين تترجم توجهاتها الاقتصادية وأجندتها. فعلى سبيل المثال، قدمت اقتراح قانون يصعب على الشركات الكبيرة شطب ديونها المصرفية وديون «سندات الدين»، أطلق عليه اسم «قانون شطب الديون» الذي صادق عليه الكنيست الإسرائيلي عام 2012.¹⁸ في العام نفسه، عارضت چلئون وهاجمت اقتراح «الأرباح الحبيسة» الذي قدمته حكومة نتنياهو من خلال وزارة المالية لتقديم التسهيلات والتخفيضات الضريبية للشركات الكبرى على أرباح الشركات الحبيسة عند هذه الشركات والمخصصة للاستثمار في هذه الشركات أو للتوزيع كأرباح على المستثمرين. هذه الأرباح عند استعمالها تفرض عليها الضريبة لخزينة الدولة، إلا أن هذه الشركات تختار أن تحفظها (تحبسها) في حساباتها كي تتملص أو تتهرب من دفع الضرائب. اتهمت چلئون سلطة الضرائب ووزارة المالية بالتعاون مع أباطرة المال وأطلقت على اقتراح القانون هذا اسم «السرقة الكبرى».¹⁹ في العام 2013 قدمت چلئون، بالتعاون مع رئيس اللجنة المالية البرلمانية، موشيه غافني من حزب يهدوت هتواره، خطة اقتصادية لتقليص العجز المالي في خزينة الدولة. من بنود هذه الخطة: إعادة ملكية الموارد الطبيعية للمواطنين ورفع الأرباح العائدة للدولة؛ تقليص التسهيلات التي ينص عليها قانون تشجيع الاستثمار؛ جباية الضرائب على «الأرباح الحبيسة»؛ جباية الضرائب على الشقق الفارغة؛ فرض ضريبة شركات تمييزية؛ تقليص ميزانية الأمن. لم تلق هذه الخطة دعماً ورُفضت.²⁰ في العام 2014، قدمت چلئون برنامجاً اقتصادياً للحكومة لسد العجز في الميزانية دون إيذاء الطبقة الوسطى والطبقات المستضعفة، يركز على تغيير سلم الأولويات، بحيث تُقلص ميزانيات الأمن والمستوطنات ويوقف تفضيل المصالح الاجتماعية-الاقتصادية لأصحاب الأموال على حساب الباقين.²¹

- 18 غلوبس. (2012، 09 تموز). أباطرة المال في مأزق: صودق على قانون شطب الديون بالقراءتين الثانية والثالثة. [غلوبس](#). مستقاة بتاريخ: 23/06/2016؛ انظروا كذلك: شحادة، امطانس؛ وإيناس، خطيب. (2013). النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي. ص ص 24-26. [مدى الكرمل](#). حيفا.
- 19 زرحيا، تسفي. (2012، 06 آب). يصادق الكنيست بالقراءة الأولى على اقتراح قانون «الأرباح الحبيسة». [ذا ماركر](#). مستقاة بتاريخ: 23/06/2016.
- 20 الموقع الرسمي لحزب ميرتس. مستقاة بتاريخ: 23/06/2016.
- 21 زرحيا، تسفي. (2014، 22 تشرين الأول). ميرتس يعرض خطة اقتصادية بديلة لاقتراح الحكومة لسنة 2015. [ذا ماركر](#). مستقاة بتاريخ: 23/06/2016.

أجندة حقوقية وإنسانية ونسوية

تحمل چلئون أجندة واضحة في الحقوق الجندرية وحقوق مثليي الجنس، وتسعى لسنّ قوانين لتحقيق المساواة وتحسين وضع النساء والمثليين على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وتمثيلهنّ في مؤسّسات الدولة المختلفة ومراكز صناعة القرار. كذلك تسعى چلئون لتشديد العقوبات في قضايا العنف ضدّ النساء وحماية خصوصية ضحايا الاعتداءات الجنسيّة.

ساهمت چلئون في طرح عدد من اقتراحات القوانين لتحسين وضع النساء وتحصيل حقوقهنّ، من بينها قانون العقوبة الأدنى في جرائم الجنس والعنف في العائلة،²² وقانون دفع مخصّصات تأمين للنساء اللواتي يقضين مدّة طويلة في ملاجئ النساء المعنّفات،²³ وإعطائهنّ منحة مادّية لتساعدهنّ على التأقلم بعد الخروج من الملجأ. لكن أهمّ إنجازات چلئون كان سنّ قانون جارف وواسع يمنع المتاجرة بالبشر وله تداعياته على النساء على نحوٍ خاصّ. كان موضوع الاتّجار بالبشر، وخاصة الاتّجار بالنساء، على رأس سلّم أولويّات چلئون. في العام 2000، عُيّنّت لجنة تحقيق برلمانية في موضوع الاتّجار بالنساء في إسرائيل رأستها چلئون. قدّمت اللجنة تقريرها في العام 2002، وأوصت بتقديم اقتراح «قانون منع الاتّجار بالبشر» واقتراح قانون «سلطة محاربة الاتّجار بالبشر»، وكانت چلئون على رأس المبادرين لتقديم هذه الاقتراحات.²⁴ صادق الكنيست على قانون «منع الاتّجار بالبشر» في العام 2006.²⁵

موقفها من الفلسطينيين

بالرغم من موقفها وأجنداتها والمناصب الداعمة لحقوق الإنسان التي أشغلتها چلئون، فإنّها لا تعتمد عليها كليّاً عند الحديث عن الفلسطينيين، بل تضع مصلحة إسرائيل «الدولة اليهودية والديمقراطية» فوق هذه الحقوق. فهي تشجّع وتدافع عن أهميّة التوصل إلى حلّ سياسي بين الإسرائيليين والسلطة الفلسطينية لأنّ نافذة فرصة حلّ الدولتين آخذ بالانغلاق، ولأنّ مرور الوقت لا يصبّ في مصلحة إسرائيل والإسرائيليين، هذا أولاً؛ وثانياً، لأنّها تعتبر رئيس السلطة الفلسطينية «أبو مازن» الشخصية الأكثر اعتدالاً للتوصل معها لحلّ سياسي، وهي تتوقع أنّه مع مرور الوقت

22 ألون، چدعون. (2001، 5 تموز). أُقرّ بالقراءة التمهيدية قانون يفرض الحبس على مجرمي الجنس. [هآرتس](#). مستقاة بتاريخ: 30/06/2016.

23 براك، أوفير. (2012، 5 تشرين الثاني). أُقرّت منحة مادّية للتأقلم للنساء المعنّفات اللواتي قُضين في الملجأ. [IBA](#). مستقاة بتاريخ: 30/06/2016.

24 [الكنيست](#). (2002، كانون الأوّل). لجنة التحقيق البرلمانية في موضوع الاتّجار بالبشر - تقرير مرحليّ. مستقاة بتاريخ: 30/06/2016.

25 كيشيك، يعيل. (2006، 17 تشرين الأوّل). صادق الكنيست بالإجماع على قانون منع الاتّجار بالبشر. [Walla](#). مستقاة بتاريخ: 23/06/2016.

ستكون هناك قوى متطرفة وحماسية في الضفة الغربية أيضًا تصعب التوصل إلى حلّ سياسي. ولمنع هذا التطور فهي تؤيد وتدعم استمرار العملية السلمية حتى التوقيع على حلّ الدولتين. أما بالنسبة لموقفها من حماس، فهي ترفض التفاوض معهم للوصول لحلّ دائم، ولا تمنع التوقيع على معاهدات لوقف إطلاق النار معهم، وتعتقد أنّ دعم «أبو مازن» في الضفة هو الحلّ للتقليص من قوّة حماس في غزّة. تدعم چلئون إقامة الدولة الفلسطينية ولكنها تشترط عودة اللاجئين إلى حدود الدولة الفلسطينية العتيدة وعدم عودتهم إلى فلسطين التاريخية (أي عدم عودتهم إلى أراضي مناطق الـ 48).²⁶

نظرًا لإيمانها الشديد بأنّ الطريق الأفضل للتوصل لحلّ دائم مع الفلسطينيين هو المفاوضات، عارضت چلئون خطة الانفصال الأحادية الجانب عن غزّة عام 2005 منذ أن أعلن عنها شارون، إلا أنّها في نهاية المطاف دعمتها عند التصويت في الكنيست. كانت دوافع رفضها أنّ هذه الخطة ستضعف السلطة الفلسطينية في الضفة، وستجمّد كلّ الحلول لفترة طويلة، فضلًا عن أنّ الدولة الفلسطينية العتيدة لن تكون على أكثر من 40% من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 67. أمّا الدافع وراء تصويتها لصالح هذه الخطة في الكنيست، فكان تفكيك المستوطنات في قطاع غزّة.²⁷ تعارض چلئون بشدّة سياسة التصفيات الجسدية التي تتبناها حكومات إسرائيل ضدّ الفلسطينيين، وتعتبرها إصدار أحكام بالإعدام دون البتّ في قضية المنهّم، وكذلك تعتبرها آلية عقاب جماعية. في العام 2006، أصدرت محكمة العدل العليا الإسرائيلية حكمًا بموجبه تتيح استمرار استعمال التصفيات الجسدية ضدّ الفلسطينيين، ولكن مع ضوابط وشروط. لم يرقّ هذا الحكم لچلئون، وانتقدته بأنّه يشرّع تنفيذ حكم الإعدام على أشخاص بدون ذنب، ولكن من الجيّد أنّ المحكمة أضافت بعض الضوابط على هذه السياسة.²⁸

كذلك كانت چلئون من أشدّ المعارضين لتعديل قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل،²⁹ الذي يمنع الفلسطينيين أو الفلسطينيين المتزوجين من مواطنين ومواطنات إسرائيليين من الحصول على جنسية إسرائيلية، وقدمت مع جمعية عدالة وجمعية حقوق المواطن وآخرين التماسين للمحكمة العليا ضدّ القانون، ورُفِضا في العام 2006 وفي العام 2012.³⁰

في صيف عام 2014، بعد الإعلان عن اختطاف ثلاثة شبّان مستوطنين في منطقة الخليل، وبعد

26 ليثور، إيلان. (2013، 06 كانون الثاني). چلئون لمتصفّحي «هآرتس»: كتلة ليفني-يحييموفيتش - مراوغة افتراضية. [هآرتس](#). مستقاة بتاريخ 24/06/2016.

27 ديان، أرييه. (2004، 02 أيار). ليس اليمين فقط منقسّمًا حول مسألة الانفصال. كذلك اليسار. [هآرتس](#). مستقاة بتاريخ: 27/06/2016.

28 والا. (2006، 13 شباط). حياتنا أفضل بكثير بفضل التصفيات الجسدية. [Walla](#). مستقاة بتاريخ 26/06/2016.

29 بندر، أريك. (2015، 24 حزيران). أعلن ميرتس أنّه سيوقف التعاون مع المعسكر الصهيونيّ ويوجد مستقبل. [معريف](#). مستقاة بتاريخ 30/06/2016.

30 ليفني، نيري. (2010، 02 آذار). حديث اليوم: زهافا چلئون: كيف تكون من كانت؟ [هآرتس](#). مستقاة بتاريخ 30/06/2016.

العثور على جثثهم، طالبت چلئون رئيس الحكومة بالتروّي في الردّ على هذه القضية، لأنّ الردّ السريع قد يؤديّ إلى العنف والحرب. وقد كان صوتها في هذه الحالة مغايرًا لصوت الإجماع الصهيونيّ آنذاك الذي نادى بالردّ المؤلم والسريع، وبمعاقبة الفلسطينيين على مقتل المستوطنين، إلا أنّ صوتها لم يكن مغايرًا لهذا الإجماع حين استنكرت مقتل الشابّ الفلسطينيّ محمد أبو خضير، لكنّها ادّعت أنّ قاتليه استمدّوا قوتهم من تصريحات وزراء يمينيين متطرّفين، وحملت أعضاء المجلس الأمنيّ الإسرائيليّ المصغّر مسؤولية مقتله، إذ حرضوا ضدّ المواطنين العرب ودعوا كذلك إلى الانتقام دون التمييز بين الأبرياء والمسؤولين عن مقتل الشبان الإسرائيليّين الثلاثة.³¹

موقفها من أعضاء الكنيست العرب والقائمة المشتركة

عارضت زهافا چلئون على مرّ السنوات محاولات شطب أعضاء الكنيست العرب أو الأحزاب العربيّة، واعتبرت الشطب ملاحقة سياسيّة ضدّ مواطني إسرائيل الفلسطينيين، وأنّ الشطب لا يختلف عن القوانين العنصريّة التي يسنّها الكنيست، كقانون المواطنة، ولا يختلف عن كلّ المحاولات لطرد العرب من الكنيست ومنعهم من التمثيل، واتّهمت عددًا من أعضاء الكنيست والوزراء العنصريّين -كليبرمان وبنيت ورئيس الحكومة- بالقيام بذلك. فعلى سبيل المثال، صرّحت قبيل انتخابات الكنيست العشرين عام 2015، وبُعِيد شطب النائبة حنين زعبي، في مهرجان انتخابيّ في مدينة طمرة، أنّ للناخب العربيّ وللناخبة العربيّة خيارين فقط: التصويت للقائمة العربيّة المشتركة، أو التصويت لحزب ميرتس.³²

في موقف مماثل، تحفّظت چلئون من قرار الحكومة حظر الحركة الإسلاميّة وإخراجها عن القانون في نهاية العام 2015؛ وذلك أنّ قرار الحكومة حظر وإخراج الحركة، التي ينتمي إليها آلاف الأعضاء، عن القانون دون دليل على تورّطها بالعنف أو بأيّ عمل غير قانونيّ، هي خطوة خطيرة -وفقًا لچلئون. وصرّحت أنّ إخراج الحركة عن القانون هو الخطوة الأخيرة التي تتخذ في الديمقراطيّة، ويجب استخدامها في سياقها وبالاعتماد على أدلّة قاطعة على وجود أعمال غير قانونيّة.³³

من جهة أخرى، هاجمت چلئون موقف أعضاء الكنيست العرب من الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ

31 بندر، أريك. (2014، 06 تموز). استنكرات شديدة بين السياسيّين على مقتل أبو خضير. [معيّرف](#). مستقاة بتاريخ: 30/06/2016.
32 مريح، فتح الله. (2015، 15 شباط). زهافا چلئون تهاجم اليمين بعد شطب زعبي من الترشح. [بانيت](#). مستقاة بتاريخ 30/06/2016.
33 بكرا. (2015، 18 تشرين الثاني). زهافا چلئون «تتحفّظ» من قرار الحكومة حظر الحركة الإسلاميّة خارج القانون. [بكرا](#). مستقاة بتاريخ 30/06/2016.

والتجمّع الوطني الديمقراطي على موقفهم الداعم لحزب الله، وعلى استنكارهم لإعلان الجامعة العربيّة عن حزب الله منظمّة إرهابيّة،³⁴ وقالت إنّ حزب الله هو حزب سافك للدماء، متطرّف ويعمل على نحوٍ منهجيّ على استخدام العنف دون تمييز، وهو مسؤول عن مقتل الكثير من الإسرائيليين، وفي المدّة الأخيرة الكثير من السوريين الأبرياء أيضًا.³⁵

حزب راتس: تشكّل حزب راتس في العام 1973 على يد عضوة الكنيست شوليت ألوني التي انفصلت عن حزب العمل آنذاك. خاض الحزب انتخابات الكنيست الثامن وحصل على ثلاثة مقاعد. في بداية طريقه، ركّز هذا الحزب على المواضيع المدنيّة، ولا سيّما حقوق الإنسان، ومساواة النساء بالرجال، ومساواة المواطنين العرب بالمواطنين اليهود، وفصل الدين عن الدولة. طالب الحزب بسنّ قانون حقوق المواطن، وبإلغاء قوانين الدفاع في حالات الطوارئ، وبسنّ قوانين تدعم حقّ المواطنين في تلقي المعلومات. بمرور الوقت، أضاف الحزب إلى أجندته الصراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ ودعا إلى الانسحاب من الأراضي المحتلّة، ودعم إقامة دولة فلسطينيّة. في العام 1992، اتّحد الحزب مع حزبيّ «مبام» و «شينووي» وخاضوا انتخابات الكنيست الثالث عشر (13) ضمن كتلة «ميرتس». راتس حافظت على استقلاليتها كحزب حتّى عام 1997؛ إذ تحوّلت ميرتس من كتلة إلى حزب.³⁶

34 الجزيرة. الجامعة العربيّة تصنّف حزب الله منظمّة إرهابيّة. [الجزيرة نت](#). مستقاة بتاريخ 30/06/2016.

35 قام، زئيف. (2016، 7 آذار). چلتون ضدّ الجبهة والتجمّع: حزب الله منظمّة قاتلة. [Nrg](#). مستقاة بتاريخ: 30/06/2016.

36 [المعهد الإسرائيلي للديمقراطيّة](#). انتخابات وأحزاب: راتس.

خلاصة

تتميز چلئون بمواقفها الاقتصادية الاجتماعية الاشتراكية نوعاً ما، ولكنها تختلف عن قيادات إسرائيلية تحمل مواقف مشابهة - كحيمو قيتش وكحلون - بأنها لا تفصل الموقف السياسي عن الموقف الاقتصادي الاجتماعي. فالعدالة الاجتماعية والاقتصادية لا تُحقق دون تحقيق العدالة السياسية، ودون إنهاء الاحتلال بحسب توجهها. ومن المحتمل أنها تدفع ثمنًا سياسيًا لهذا التوجُّه؛ فعلى سبيل المثال، رفض حزب «المعسكر الصهيوني» التوقيع مع حزب ميرتس على فائض أصوات في انتخابات الكنيست العشرين، وكذلك رفض ميرتس التعاون مع حزب «المعسكر الصهيوني» وحزب «يوجد مستقبل» بسبب اختلافهم على قانون الدخول لإسرائيل.³⁷

من يتابع تفاصيل عمل چلئون الحزبي قد يأخذ انطباعاً أنّ چلئون وحزب ميرتس يختلفان عن الإجماع الصهيوني السائد بين الأحزاب الإسرائيلية والسياسيين الإسرائيليين، ولكن إن أمعنا النظر في هذه التفاصيل، في طرحها، وفي التزام نشرها، وفي السبل التي تتبناها لإنجازها، فسندري أنّ چلئون على أرض الواقع لا تخرج عن جوهر الإجماع الصهيوني، وإنما هي أكثر انتقاداً وأكثر يساريةً دون أن تعادي الصهيونية ومبادئها؛ فهي لا تؤيد عودة اللاجئين إلى كل فلسطين، وتُدريج رفض الخدمة العسكرية ضمن الحرية الفردية، وتطرح الخدمة المدنية بديلاً لها، وهي لا تتوانى للحظة عن مهاجمة أعضاء الكنيست العرب إذا صدر عنهم موقف سياسي داعم للشعب الفلسطيني والأمة العربية ومُعادٍ للصهيونية. چلئون تعكس بقايا الفكر الصهيوني اليساري الذي يريد أن يحوّل إسرائيل إلى دولة طبيعية، وأن يحسم طبيعتها كدولة يهودية وديمقراطية، مع التشديد على الجانب الديمقراطي، بواسطة إنهاء الاحتلال وفقاً للشروط والمصالح الإسرائيلية بالأساس، دون الحاجة إلى الاعتراف بالحقوق التاريخية والطبيعية للشعب الفلسطيني. وهذا يعني إغلاق ملفّ مناطق الـ 67 للحفاظ على إسرائيل في حدود الـ 48، والتفرغ لإدارة إسرائيل كدولة متطورة عصرية حديثة وديمقراطية تحترم حقوق الفرد والمواطن دون إكراه ديني أو قومي.

37 ليثور، إيلان. (2013، 06 كانون الثاني). مصدر سابق.